

افكار حول قانون انتخاب جديد

قدمت من قبل

السيد طاهر المصري

في

مجمع النقابات المهنية

بتاريخ

٢٧ ايلول ١٩٩٧

بسم الله الرحمن الرحيم

الحضور الكرام ،

يعتبر مجلس النواب في اي نظام سياسي ، محورا " هاما" من محاور العمل المؤسسي والديموقراطي والسياسي . واصبح التعامل معه يعتمد على منهجية متعارف عليها تبني على اساسها وقائع الحياة السياسية والاستقرار في ذلك البلد . وقانون الانتخاب في اي بلد هو قانون اساسي ويجب ان يكون مستقرا" . وسوف اطرح امامكم بعض الافكار التي اعتقد انها تؤدي الى صياغة

منذ عام ١٩٨٩ ، اي عندما بدأ النهج الديموقراطي يتبلور بشكل اكثر وضوحا" من السابق ، دار نقاش معمق ، لم يتوقف لغاية الان ، حول اي قانون انتخاب نريد ، وما هي أسسه ومعاييرہ ، وماذ نريده ان يحقق ؟ ولن ينتهي الجدل حتي بوضع قانون جديد ، لان امر قانون الانتخاب في بلدنا هو من الامور الجدلية، وهناك دائما" اجتهادات متعددة تحكم توجهات الفئات الشعبية والسياسية والمسؤولين من الصعب حصول اجماع عليها . وعدم اعتماد قانون انتخابي مستقر لغاية الان هو احد مظاهر التخلف السياسي وربما التراجع الذي تشهده الديموقراطية حاليا" . فكل بلدان العالم ، مهما كان نظامها السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، قد حسمت امرها في هذا الامر الجوهرى . واصبحت مؤسساتها السياسية والحزبية تتصرف على اساس قانون انتخاب مستقر ومتوافق عليه . الان نحن .

ولكي نحصل على اكبر قدر من التوافق واعرض قاعدة من التأييد ، فأنتني اقول اننا نريد من قانون الانتخاب ان يكون ديموقراطيا" يعتمد على أسس ومعايير مقبولة ومعترف بها ، وان يكون هدفه الاساسي افراس تمثيل حقيقي للشعب الاردني حتى يكون المجلس كفوا" ويمارس حقه في المسألة والرقابة . واي تلاعب في هذه المبادئ سوف يكون تلاعبا" على النهج الديموقراطي وعلى دور المؤسسات الدستورية وبالتالي مسينا" للوطن والمواطن . وابدأ بالقول انني ارغب بتقسيم قانون الانتخاب لاغراض المناقشة والتحليل الى ثلاثة اقسام : القسم التنظيمي ، والقسم المتعلق بتقسيم الدوائر الانتخابية وتحديد عدد المقاعد فيها ، وقسم المبادئ العامة التي تحكم العملية الانتخابية برمتها وتحدد اهدافها وفلسفتها .

اما القسم التنظيمي ، فلن ادخل كثيرا" في تفاصيله ، الا انني ادعو ان

تكون العملية الانتخابية سهلة وميسرة على المواطن ، وان ترتكز على الافكار

التالية :-

- ان لا يكون هناك تسجيل سنوي للناخبين ، ويعتبر كل مواطن بلغ الثامنة عشر من عمره ناخبا" مؤهلا" ، و عملية التسجيل الوحيدة تكون في تحديد مكان اقتراعه حسب معايير معينة ، وتقوم دائرة الاحوال المدنية بتجهيز الجهة المعنية بتنظيم الانتخابات بأسماء الناخبين المستوفين للشروط قبل فترة معلومة من بدء العملية الانتخابية .

- يكون مكان اقتراع الناخب محكوما" بمعايير محددة ومقبولة . كأن يتقرر ان يكون المعيار هو عنوان السكن الحالي ، او مكان العمل او الاصل الجغرافي . اما ان تبقى الامور كما هي عليه الآن ، فإن هذا يعني ان تبقى هجرة دفاتر العائلة من دائرة انتخابية الى اخرى في كل دورة انتخابية وحسب رغبة المرشح او العشيرة . وهذا مظهر من المظاهر اللاديموقراطية في العملية الانتخابية . وهي (اي هجرة دفاتر العائلة) امر غير لائق ويحد من قدر الناخب والانسان الاردني .

- تقوم وزارة الداخلية بتنظيم سجلات الناخبين على هذا الاساس وتحدد مراكز الاقتراع بحيث تكون قرب اماكن سكن الناخب او عمله ، وان يكون الاقتراع لافراد العائلة في نفس المكان ، مع عدم فصل اماكن اقتراع الاناث عن الذكور .

- تقليص المدد المعلن عنها في قانون الانتخاب الحالي بحيث يتسنى للحكومة الاعلان عن اجراء الانتخابات النيابية خلال مدة شهرين اذا اقتضت الحاجة لذلك . واذ ما طبقت النقطة الاولى المذكورة اعلاه ، فإن مدد التسجيل والاعتراض والاحتكام الى القضاء تلغى او تقلص .

- البطاقة الانتخابية ضرورية لاي عملية انتخابية ديموقراطية ومنظمة . وتدرج في البطاقة المعلومات الشخصية والانتخابية المناسبة لتسهيل امر الانتخاب على الناخب ولجنة الاقتراع . ويتم تسليم البطاقات بطريقة مختلفة عما هو متبع الان .

- اجبارية الانتخاب غير ضرورية وغير ديموقراطية ، ويترك للمواطن حقه

في تقرير رغبته في الاقتراع او عدمه .

اما فيما يتعلق بتقسيم الدوائر وتحديد عدد المقاعد فيها ، فأأني أرى ان

هناك ظلما" وتجاوزا" في القانون الحالي على فئات كثيرة ، وان المزاجية

والاقليمية وقصر النظر قد فرضت نفسها على مواد القانون . ولا بد من اعادة

النظر بشكل شامل وجذري في تحديد الدوائر الانتخابية وتوزيع المقاعد فيها ،

بالاعتماد على اسس ومعايير محددة لتقرير ذلك . كأن يقال ان لكل كذا الف

نسمة مقعد نيابي واحد ، على ان لا يقل عدد مقاعد تلك الدائرة عن مقعدين

مثلا" . ولا بأس لدي من ان تعطى بعض المناطق الشاسعة المساحة القليلة

السكان ، تمثيلا" يزيد قليلا" عن المعيار المحدد . واود ان اقترح هنا ما

يلبي :-

- يزداد عدد اعضاء مجلس النواب ليصبح (١٠٠) ويحدد عدد اعضائه بشكل

نهائي بعد الاتفاق على تحديد المقاعد لكل دائرة انتخابية حسب المعايير

المذكورة اعلاه .

- تقسم المملكة الى (٥٠) دائرة انتخابية بحيث يخصص لكل دائرة انتخابية مقعدان . وسوف يسمح هذا الامر للناخب اختيار مرشحه الاول لاعتبارات عشوائية لا نستطيع تجاهلها في الوقت الحاضر . ويعطي خياره الثاني للانسان الاكفاء في نظره . وبهذا الترتيب يتحقق للمواطن المساواة في انتخاب عدد متساو من المرشحين في اى دائرة انتخابية ، وتفرض الانتخابات مجلسا " قويا" .

- وتنظيم الدوائر الانتخابية بشكله الحالي ، الذي يسمح بوجود دوائر انتخابية يتراوح عدد المقاعد فيها ما بين مقعدين وتسعة مقاعد اصبح تنظيما " غير منطقي وغير منهجي ، خاصة في ظل نظام الصوت الواحد . ولست مع جعل الدائرة بمقعد واحد وتقسيم المملكة الى (١٠٠) دائرة انتخابية .

الاقتراح الافضل من كل هذا ، وهو اقتراح اعترف انه نظري ومن الصعب

جدا" تطبيقه حاليا" في ظل المنهجية والخطاب السائدين ، هو ان تقسم المملكة

الى ثلاث اقاليم او ولايات : الشمال - الوسط - الجنوب . وتحدد عدد مقاعد

كل اقليم حسب المعايير التي ذكرتها . ويتم توزيع الدوائر الانتخابية في كل

اقليم مخترقا" التقسيمات الادارية والاعتبارات العشائرية ، وحسب الاقتراح

بتخصيص مقعدين لكل دائرة انتخابية في المملكة . ويحقق هذا الاقتراح الفوائد

التالية :-

- عدالة التوزيع للمقاعد وفق الاسس والمعايير المطلوب تبنيها في قانون

الانتخاب الديموقراطي والعصري الذي ننادي به ، ويؤخذ بعين الاعتبار

عوامل السكان والجغرافيا ويبعد الحساسيات المعروفة عند تطبيقه .

- امتصاص بعض عوامل الشذمة والفئوية والجهوية البغيضة ، التي بدأت

تظهر على سطح المجتمع الاردني ، والعمل على تماسكه وتقوية أسسه

وتوجهاته . كما انه يقوي التوجهات الحزبية لدى المواطنين ، ويساعد

على افران نواب للأمة ، لا نواب خدمات •

- سيؤدي هذا التقسيم الانتخابي ، فيما اذا تم تبنيه ، الى تسهيل تطبيق

الحكم المحلي وتخفيف المركزية الادارية • وتوسيع الوحدة الادارية

العليا الى وحدة الاقليم بدلا" من وحدة المحافظة ، وهو الاجراء السليم

والمأمون لتطبيق مبدأ الحكم المحلي وتخفيف المركزية الادارية •

وابقاء الوحدات الادارية صغيرة او ضيقة ، واعطاء الحكام الاداريين

صلاحيات واسعة لادارتها ، فيها مخاطر سياسية وادارية جمة •

اما المبادئ العامة التي يجب ان يتم تليبيتها في القانون الجديد

فانها تتلخص فيما يلي :-

- الغاء قانون الصوت الواحد • فقد اضر هذا التعديل على القانون بالنسيج

الاجتماعي وبتماسك المجتمع الاردني، وحول العشيرة من وحدة

اجتماعية الى وحدة سياسية اصبحت تنافس الاحزاب السياسية

ومؤسسات المجتمع المدني في اجتذاب الولاءات لها • واذا ما تم

القبول باقتراح تحديد مقعدين لكل دائرة انتخابية ، فأن الغاء الصوت

الواحد يصبح امرا " سهلا " •

- الغاء نظام الكوتا لاي فئة او قطاع تدريجيا" ، بدءا" بتخصيص مقاعد

للبدو ، فهم عرب مسلمون تمييزهم عن باقي مواطني المملكة غير

منطقي بل غير دستوري • وبالرغم من التناقض الظاهر في هذه الفقرة ،

وعدم اتساقها تماما" مع الدعوة الى قانون انتخابي وديموقراطي عصري

مبني على قواعد وأسس ومعايير ثابتة ومحددة ، بالرغم من هذا كله ،

فأنني اقبل بالغاء كوتا المناطق الانتخابية للبدو اولاً" على ان يستكمل

الغاء الكوتات الاخرى في وقت لاحق •

- جعل الاشراف على الانتخابات النيابية منوطاً" بلجنة عليا للانتخابات

تشارك بها السلطة القضائية ، وليست بالضرورة منوطة بها فحسب ،

ويشارك بها شخصيات وهيئات شعبية ورسمية .

- تعديل مواد الدستور التي تتعلق بالطعن في نتائج الانتخابات النيابية

ونقل صلاحية الطعن من مجلس النواب نفسه الى السلطة القضائية .

انني على قناعة تامة بأن افراز قانون انتخاب متوازن ، عصري

وديموقراطي ، سوف يؤدي الى تماسك المجتمع الاردني ، والى تقوية

دور مجلس النواب ، الذي هو عميد مؤسسات المجتمع المدني . وان

هذا الامر هو في مصلحة الدولة بكل تفرعاتها ومؤسساتها وفي

مصلحة المستقبل والاجيال القادمة .

والسلام عليكم .